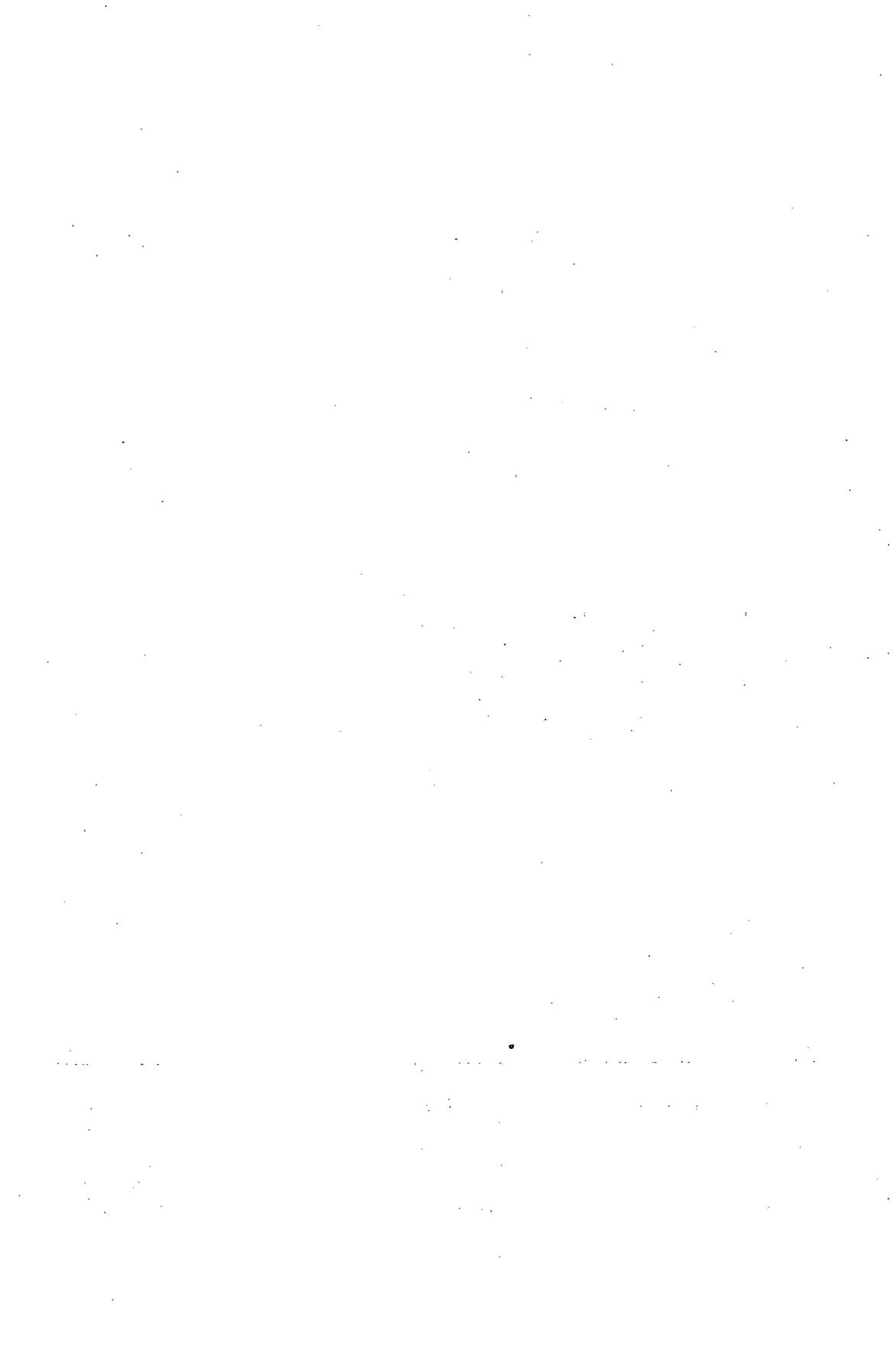


العنوان:	العلاقة التآثرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة : بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	حافظ، سماح طارق أحمد
المجلد/العدد:	مج20, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يوليو
الصفحات:	48 - 3
رقم MD:	771929
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، حوكمة الشركات، التنمية الاقتصادية، القوائم المالية، القياس المحاسبي، البورصة المصرية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/771929

**العلاقة التآثرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية
الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة - بالتطبيق على
الشركات المقيدة في البورصة المصرية**

**د/سماح طارق أحمد
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة**



Abstract:

The study aims to investigate the influence of Governance mechanisms on the Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure and its effect on firm value. Using a sample of 57 Egyptian listed companies for the period of 2007–2013. The study has tested the difference among Egyptian listed companies in applying Social Responsibility Disclosure (SCR), It has tested the impact of Governance characteristics as (Board Independence, Public Ownership, Private Ownership, Managerial Ownership, Foreign Ownership, Free float, Duality and Audit Committee size) on the social responsibility disclosure by using Control variables as (company size, Sector type and leverage), It has tested the impact of these mechanisms on the firm value of the chosen companies, finally it has tested the impact of these mechanisms on the firm value of the chosen companies by mediating social responsibility disclosure. Using Chi –square to test the first hypothesis and structured equation to test the second and third hypothesis. The study firstly found a significant difference among listed companies, Secondly, it found the significant impact of (Board Independence, Public Ownership, Private Ownership, Company size and Sector type) on the applying of corporate social responsibility disclosure. Thirdly, there is a positive significant effect of (Board Independence, Public Ownership, Private Ownership, company size and Sector type) on firm value at 0.01 significance level. In addition, it found that, the positive direct effect of corporate governance mechanisms (Board Independence, Public Ownership, Private Ownership) on firm value would increase when mediating social responsibility disclosure.

Key Words: corporate social responsibility disclosure, Egyptian listed companies, Governance mechanisms, firm value, voluntary disclosure.

المقدمة :

ترتب على الأحداث المالية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة من انهيارات لكبرى الشركات وأسواق المال العالمية زيادة شكوك مستخدمي التقارير المالية بمختلف أنواعهم في مصداقيتها وقدرتهم على الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (شاهين، ٢٠١٢). ويعد افتقار القوائم المالية للإفصاح المحاسبي السليم واحتوائها على معلومات مضللة أحد أهم أسباب زيادة الشكوك في هذه التقارير، فلم يعد الإفصاح الإلزامي يفي بحاجة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية حيث تمثل المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها (Oluwagbemiga,2014).

واتجهت العديد من الدراسات الى أن التوسع في الإفصاح المحاسبي سواء الإلزامي أو الاختياري يقود الى الحد من عدم تماثل المعلومات في أسواق الأوراق المالية على اختلاف أنواعها (Alanezi & Albuloushi,2011;Jiang, et al. 2011; Chiyachantana,et al.,2013;Bhattacharya, et al.,2013)

وقد انعكست التطورات التي شهدتها الاسواق المالية خلال الفترة الأخيرة على نوع وكمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، فقد تعرضت الشركات لضغوط كبيرة من قبل الأطراف التي لها علاقة بأعمال الشركة (أصحاب المصالح- ذوى العلاقة) بضرورة زيادة الإفصاح في تقريرها السنوي(مارق، ٢٠٠٩)، لذا اتجهت الأنظار الى توسيع نطاق الإفصاح من خلال الإفصاح الاختياري من منطلق زيادة مستوى الشفافية وتحسين مستوى الإفصاح وتعزيز درجة الثقة المتبادلة بين الشركة والأطراف المرتبطة (Juhmani,2013)، ومساعدته في تحسين عملية اتخاذ القرارات لمستخدمي التقارير المالية باعتباره آلية خارجية للرقابة ضد انتهازية الادارة (Chakroun,2013) ، وقد تزامن في الآونة الأخيرة مع متطلبات التوسع في الإفصاح الاختياري التركيز على الدور الاجتماعي للشركات بما لا يقل أهمية عن الدور الاقتصادي لها، خاصة في ظل العولمة والبيئة التنافسية التي تعمل فيها هذه الشركات والتي قد تدفعها الى التأثير السلبي على المجتمعات التي تمارس نشاطها

خلالها، واتجهت العديد من المنظمات المهنية والدراسات للتركيز على أهمية الدور الاجتماعي للشركات، فأشارت المفوضية الأوروبية (European commission, 2011) الى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تتحدد في مسؤوليتها عن الآثار الناجمة عن مباشرة نشاطها على المجتمع والتزامها بالتشريعات واللوائح ذات البعد الاجتماعي، كذلك اتجهت العديد من الدراسات (Ambrose & Jonas, 2011; Hong & Anderson, 2011; Sheldon & Young, 2011) الى أنه بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة في البورصة، إلا أنها تدور حول الممارسات والتصرفات التي تقوم بها الشركة لتقليل الأضرار التي يمكن أن تؤثر على المجتمع والبيئة من جراء نشاطها الاقتصادي.

طبيعة المشكلة:

مع تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومع محاولة العديد من الدول إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، لقيت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها البيئية والموارد الطبيعية اهتماماً من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، وأصبح الإفصاح عن مدى وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية محل اهتمام إدارة الشركات وأصحاب المصالح على حد سواء (شحاته، ٢٠١٤).

تتطلب المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركة إدراك الإدارة لهذه المسؤولية، ثم قيامها بهذه المسؤولية والإفصاح عن ذلك من خلال التقارير التي تعدها (Laufer, 2003) والتي تتخذ شكل الإفصاح الاختياري للشركات، كما يؤدي الإطار المحاسبي الجديد الى التقدم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تطوير آليات الحوكمة والإفصاح الاختياري وكذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Calafell, et al., 2006).

واتجهت العديد من المنظمات المهنية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فقد اشارت مبادرة اعداد التقرير العالمية (GRI) Initiative The Global Reporting الى مجموعة من الارشادات أو المعايير لمساعدة الشركات في التقرير والإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية، كما أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس International Organization for Standardization (ISO) معيار الأيزو رقم (٢٦٠٠) الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، لمساعدتها على الإسهام في التنمية المستدامة، كما ظهر مؤشر المسؤولية الاجتماعية والبيئية الصادر عن مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار بالتعاون مع البورصة المصرية ومؤسسة ستاندردبورز تشجيعاً للشركات المصرية على التحلي بمزيد من الشفافية والإفصاح عن ممارساتها في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (موقع المركز المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات (S&p/ EGX ESG Index, 2010).

و تعد كل من الحوكمة والافصاح من الأدوات الرئيسية في حماية المستثمرين وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية باعتباره آلية رقابة ضد السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم التأكد بأن المديرين يعملون لصالح الأطراف المختلفة (Chakroun, 2013)، فتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الحوكمة والافصاح الاختياري ومنها (Cheng & Caurtenay,2006; Cerbiani &Parbantti,2007)، كما اتجه عدد من الدراسات لدراسة العلاقة بين آليات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، واختلفت في مدى العلاقة بين آليات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومنها (Hussainy et al., 2011; Khan, et al., 2013) .

وحيث يعد تأثير سياسات الافصاح والتقرير المالي على تكلفة رأس المال من أهم القضايا المعاصرة (Beyer et al.,2010)، اتجه عدد قليل من الدراسات لدراسة العلاقة بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة (Gherghina,et al., 2015; Servaes and Tamayo, 2013)، وركزت على القيمة الحقيقية للمنشأة وقدرتها على التأثير في مجالات الاستثمار والتمويل والتشغيل وغيرها، دون التركيز على هدف الربحية فقط، كما اهتمت بعض الدراسات الأخرى على تحديد مدى العلاقة بين آليات الحوكمة وقيمة المنشأة ومنها (مطراخ، ٢٠٠٩: Black,et al., 2006)

وفي ظل المناداة بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تتساءل الباحثة ما مدى العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية خاصة بعد اصدار المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية عام ٢٠١٠، وكذلك مدى تأثيرها على قيمة المنشأة - خاصة مع تزايد الاهتمام بقيمة المنشأة الحقيقية في الآونة الأخيرة، وذلك بما يبرر الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أهمية البحث:

مع تزايد الجهود المبذولة عالميا في تحقيق التنمية الاجتماعية خاصة في ظل العولمة، ومع تركيز الضوء على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في توفير المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي التقارير المالية لاتساع نطاق الفئات المهتمة بأمر الشركة، تركز الدراسة على اختبار العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خاصة بعد اصدار المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عام ٢٠١٠، ومع الاتجاه الى أهمية القيمة الحقيقية للمنشأة وأثرها على قيمة المنشأة، تركز الباحثة على دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة وقيمة المنشأة من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بما يدفعها الى التوسع في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومحاولة سد الفجوة الناجمة عن تفاوت تطبيق الشركات المدرجة في البورصة المصرية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

هدف البحث :

يستهدف البحث الى دراسة واختبار العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومدى علاقتهما بقيمة المنشأة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتتقسم الى عدة أهداف فرعية :

- دراسة العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة و الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء النظريات المفسرة له وقيمة المنشأة.

- دراسة العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة وقيمة المنشأة بالتوسع في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

حدود البحث :

ركزت الدراسة على آليات الحوكمة الداخلية فقط وعلاقتها بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء البنود التي تم اصدارها وفقا للمؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية عام ٢٠١٠ ومؤشرات الأيزو (ISO,2600) الصادرة عام ٢٠١٠، واقتصرت الدراسة على عدد ٥٧ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ولم تتعرض للبنوك والخدمات المالية وذلك لخضوعها لقوانين ولوائح أخرى منظمة لعملها. كما ركزت الدراسة على أسلوب Tobin's Q كمؤشر لقيمة المنشأة فقط كما ورد في العديد من الدراسات، واقتصرت الدراسة في تحديدها لمدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفقا لتقارير الشركات السنوية أو الموقع الإلكتروني للشركات محل العينة فقط وهو ما يعتبر المرحلة الأولى من المراحل التي تتبعها البورصة المصرية عند تقييم الشركات عن مسئولياتها الاجتماعية .

منهجية البحث:

تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث وأهم الاصدارات والتشريعات الخاصة به، كما تتبع المنهج الاستقرائي بإجراء دراسة تحليلية للقوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، ونماذج الإفصاح وكتاب الإفصاح السنوي المعد في الفترة محل الدراسة من ٢٠٠٧-٢٠١٣ بهدف اختبار فروض الدراسة وتقديم تفسيرات منطقية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة .

خطة البحث : ينقسم البحث الى عدة نقاط :

- ١- الدراسات السابقة وأشتقاق الفروض .
- ٢- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والنظريات المفسرة للإفصاح الاختياري
- ٣- الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .
- ٤- قيمة المنشأة وعلاقتها بالحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .
- ٥- الدراسة الميدانية .
- ٦- الخلاصة والنتائج .
- ٧- التوصيات والبحوث المستقبلية .
- ٨- المراجع

١- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض :

يعد صدور قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ الخاص بحماية البيئة في مصر بمثابة البداية للاهتمام بالأداء البيئي والاجتماعي في مصر، ومع تزايد الاتجاه بأهمية المسؤولية الاجتماعية، اتجهت العديد من الدراسات الى الوقوف على طبيعة وأهمية الافصاح الاجتماعي ومحددات الافصاح الاجتماعي، حيث توسع مفهوم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية خاصة بعد عام ١٩٩٩، ليشمل التقرير عن الجانب الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للشركة وليس فقط الجانب البيئي كما كان من قبل (KPMG,2008)، فاتجهت الدراسات الى أهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وامكانية القيام به في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا واليابان واستراليا (Belal and Owen, 2007; Gray et al., 1995; Islam and Deegan, 2008 ; Adams, 2002)، وأشارت دراسة (Thornton,2008) الى أنه يجب ألا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الشركات الكبيرة فقط وإنما تمتد الى جميع الشركات بما يعود بالفائدة على أصحاب المصالح . وأشارت دراسة (Jain et al., 2007) الى أن تقييم أداء المسؤولية الاجتماعية مرجعه قياس محاسبة الكفاءة الإدارية، خاصة في ظل تزايد اهتمام العديد من المنظمات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية والادارة الجيدة للنشاط الاجتماعي كمؤشر على كفاءة الإدارة في العمل، بينما أشارت دراسة (Burcu et al.2012) الى عدم وجود دليل حول أهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمستثمر، ومع ذلك توصلت الى وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمارات في أنشطة المسؤولية الاجتماعية ومستوى تقييم سعر السهم .

ومع تزايد الاهتمام بالدور الاجتماعي للشركات، تزايدت الدراسات العربية، أشارت دراسة (Katsioloudes and Brokorb, 2007) التي فحصت مدى الإدراك للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التركيز على اختبار أداء المنظمات في مجالات المسؤولية الاجتماعية والتي هي: البيئة، وشؤون المجتمع، وحماية المستهلك . وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتسم بادراك وأداء جيد حول المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها المختلفة، كما توصلت الى أن تجاهل هذه المسؤولية يضر بالأداء المالي والتجاري للمنظمة.

واتجهت دراسة (Rahahleh&Sharair, 2008) الى التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في مدينة الحسن الصناعية في الأردن. وقد توصل الباحثان إلى أنه لا يوجد إدراك كامل لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في العينة ، ولا يزال التطبيق محدود ينحصر في مجال حماية البيئة فقط كهدف أساسي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية فيها .

كما أشارت دراسة (Mandurah et al., 2012) الى مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات في السوق السعودية باستخدام دراسة مسحية من عينة مكونة من ١٢٠ مديرا من مديري الشركات السعودية بمعدل استجابة ٦٥% وتوصلت الى أن هناك وعيا ايجابيا لدى مديري الشركات بمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية.

و قدمت أيضا عدد من الدراسات للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المصرية (Hanafi 2006; Rizk et al. 2008; Salama, 2009; Elmaghrabi, 2010)، فتعرضت دراسة Hanafi,2006 الى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لعدد ٨٢ شركة غير مالية مدرجة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠١، بإجراء مقابله بين البنود الرئيسية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مصر وإنجلترا، وتوصلت الى أنه بالرغم من ضعف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المصرية، لكن تتماثل بنود الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في كلا الدولتين، حيث تركز على معلومات عن قوة العمل تتبعها معلومات بيئية ومجتمعية ثم يتم اتباعها بمعلومات عن العملاء . بينما قدمت دراسة (Risk et al., 2008) باستخدام تحليل المحتوى لمعلومات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للشركات المصرية المقيدة في البورصة لعام ٢٠٠٢، من خلال الاعتماد على ٣٤ مؤشر للإفصاح الاجتماعي تغطي الموارد البشرية والبيئية والطاقة وخدمة العملاء والمجتمعية، وتوصلت الى ضعف مستويات الإفصاح الاجتماعي، بل أيضا وجود اختلافات معنوية بين الشركات الصناعية عند التقرير عن المسؤولية الاجتماعية .

واستخدمت أيضا، (Salama, 2009) تحليل المحتوى لقياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لكبرى الشركات المصرية من خلال طرح أمثلة لعدد من الشركات المصرية المهتمة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خاصة التي تعمل في مجال الاتصالات والتشبيد، واتجهت دراسة (عقل ومحمد، ٢٠١٢) الى دراسة مدى ادراك المستثمرين المصريين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية EGS، وتوصلت الى ارتفاع المحتوى المعلوماتي لهذا المؤشر .

ومع اتجاه هذه الدراسات وتركيزها على أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في العديد من الدول الا أنها لاتزال محدودة في الدول العربية، وتتفاوت درجات الافصاح المحاسبي في الشركات المفصحة عن المسؤولية الاجتماعية، وهنا تتساءل الباحثة هل يوجد اختلاف معنوي بين الشركات المقيدة في البورصة المصرية حول الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية؟ والذي من خلاله يتم صياغة الفرض الأول:
الفرض الأول: " يوجد اختلاف معنوي بين الشركات المقيدة في البورصة حول تطبيق ممارسات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية".

ركزت العديد من الدراسات على العلاقة بين محددات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فاستهدفت دراسة (Li,2006) تحديد العلاقة بين مدى الافصاح الاجتماعي وعدد من المتغيرات المؤثرة في عدد ٥٢١ شركة من جميع القطاعات ماعدا القطاع المالي في الصين ، وبالاعتماد على تحليل المحتوى واستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط معنوية سلبية بين حجم الشركة ومستوى الافصاح الاجتماعي، وكذلك توجد علاقة ارتباط معنوية سلبية بين ربحية الشركة ومستوى الافصاح الاجتماعي وبما يتفق مع نظرية أصحاب المصالح.

بينما استهدفت دراسة (Rizk et al., 2008) لدراسة مدى الافصاح الاجتماعي في مصر وتعتمد على مؤشر للإفصاح مكون من ٣٤ عنصرا يغطي كافة عناصر الافصاح الاجتماعي والبيئي وتتكون من عينة من ٦٠ شركة مسجلة في البورصة المصرية لعام

٢٠٠٢ من واقع التقارير السنوية لشركات العينة، وتوصلت الى وجود تفاوت كبير في الافصاح الاجتماعي بين الشركات محل الدراسة، وكذلك يوجد أثر لهيكل الملكية على قرار الافصاح الاجتماعي.

أما دراسة (Hussainey et al., 2011) استهدفت دراسة عدد من المتغيرات التي يتوقع أن يكون لها تأثير على مدى الافصاح الاجتماعي في مصر باستخدام عينة مكونة من ١١١ شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ وتوصلت الدراسة الى أن الشركات المقيدة في البورصة المصرية أكثر افصاحا للمعلومات عن المنتج والعمل عن معلومات المسؤولية الاجتماعية الأخرى، وأن الربحية هي أكثر المتغيرات المحددة لمدى الافصاح الاجتماعي.

واستهدفت دراسة (Bayoud et al., 2012) اختبار أثر عدد من المتغيرات (عمر الشركة، نوع الصناعة، حجم الشركة) على مستوى الافصاح الاجتماعي، وركزت الدراسة على ٤٠ شركة في ليبيا وباستخدام تحليل الانحدار توصلت الى وجود علاقة ارتباط بين عمر الشركة ونوع الصناعة ومستوى الافصاح الاجتماعي، وبأجراء مقابلة مع ٣١ مديرا ماليا توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين عمر الشركة ونوع الصناعة وحجم الشركة ومستوى الافصاح الاجتماعي . بينما ركزت دراسة (Zhang, 2013) على تحديد نوع ومحددات الافصاح الاجتماعي والبيئي وقياس حجم هذا الافصاح، باختبار عينة مكونة من ١٩٣ شركة مقيدة في بورصة شنغهاي تنتمي لقطاعات التعدين والكهرباء والصناعات الكيماوية لعام ٢٠١٠، توصلت الدراسة الى أن مستوى الافصاح الاجتماعي والبيئي يتسم بالانخفاض في القطاعات الثلاثة، ووجود علاقة معنوية ايجابية بين الربحية ومستوى الافصاح في قطاعي التعدين والكهرباء فقط.

بينما دراسة (Khan et al., 2013) استهدفت دراسة العلاقة بين الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على القوائم المالية للشركات البنجلاديشية وبالاعتماد على نظرية الشرعية كأحد ركائز الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن آليات

الحكومة التي اعتمدت عليها الدراسة هيكل الملكية، ملكية عامه أو أجنبية، واستقلالية مجلس الادارة وازدواجية المديرين وتأثير لجان المراجعة، وتوصلت الدراسة الى أنه بالرغم من علاقة الارتباط السلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهيكل الملكية الادارية الا أن هذه العلاقة تصبح علاقة تأثير ايجابية للصناعات التصديرية، كما توجد علاقه تأثير ايجابية للملكية العامة والملكية الأجنبية واستقلالية مجلس الادارة ووجود لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولم تتوصل الى وجود علاقة ذات تأثير ايجابي للازدواجية.

واستهدفت دراسة (الهباش و ابراهيم، ٢٠١٥) تحديد مدى الاهتمام والافصاح الاجتماعي في بيئة الأعمال السعودية باختيار عينة تتمثل في ٣٦١ مشاهدة من الشركات المدرجة في البورصة السعودية في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ كمجتمع للدراسة، وتوصلت الى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم وعمر الشركة ونوع الصناعة ومؤشر المسؤولية الاجتماعية، كذلك عدم معنوية العلاقة بين كل من ربحية الشركة واستقلالية مجلس الادارة والملكية العائلية ومؤشر المسؤولية الاجتماعية، كما توجد علاقة ارتباط سلبية بين مديونية الشركة ومؤشر المسؤولية الاجتماعية.

وباستعراض هذه الدراسات، يلاحظ الاختلاف فيما بينها، حيث اشارت دراسة (Bayoud et al., 2012) الى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين عمر الشركة ونوع الصناعة وحجم الشركة ومستوى الإفصاح الاجتماعي، بينما توصلت دراسة (Li,2006) الى وجود علاقة ارتباط سلبية بين حجم الشركة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت دراسة (Zhang,2013; Hussainey et al., 2011) الى أن الربحية هي أحد المتغيرات الهامة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، اختلفت دراسة (Li,2006) بوجود علاقة ارتباط معنوية سلبية بين ربحية الشركة ومستوى الإفصاح الاجتماعي، واتجهت دراسة (Khan et al., 2013) الى وجود علاقه تأثير ايجابية للملكية العامة والملكية الأجنبية واستقلالية مجلس الادارة و لجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية،

توصلت دراسة (Rizk et al., 2008) الى وجود أثر لهيكل الملكية على قرار الإفصاح الاجتماعي.

ومع تباين هذه الدراسات في مدى العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، يمكن صياغة الفرض الثاني كالتالي:

الفرض الثاني: "يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

اتجهت دراسة (Beyer et al.,2010) الى أن أثر سياسات الإفصاح والتقرير المالي على تكلفة رأس المال يعد من أهم القضايا البحثية المعاصرة في مجال أسواق المال، فاتجه عدد قليل من الدراسات الى دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة، فقد استهدفت دراسة (Crisostomo, et al.,2011) على اختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة بالتطبيق على البرازيل باعتبارها أحد الاسواق الناشئة، وباستخدام تحليل المحتوى لتوفير البيانات المطلوبة، وباستخدام تحليل الانحدار لاختبار هذه العلاقة توصلت الى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمتها في الأسواق مقاسة بأسعار الأسهم، أما دراسة (Servaes & Tamayo,2013) توصلت الى عدم وجود علاقة مباشرة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة، أما دراسة (Gherghina,et al., 2015) اعتمدت على دراسة تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة باستخدام عينة من الشركات الامريكية المقيدة في بورصة نيويورك في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١١، باستخدام مقياس توبينز كيو Tobin's q وتوصلت الى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة، بينما دراسة (Gherghina,et al., 2015) توصلت لوجود تأثير إيجابي بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة.

وبالنسبة لتأثير آليات الحوكمة على قيمة المنشأة، تناولها عدد قليل من الدراسات مثل دراسة (Black,et al., 2006) والتي استهدفت اجراء دراسة مسحية لعلاقة دليل الحوكمة الكورى (KCGI,0-100) على قيمة المنشأة بالتطبيق على عدد ٥١٥ من

الشركات الكورية العامة المدرجة في البورصة الكورية وفقا لتصنيف ٢٠٠١، وتوصلت الدراسة الى أن الشركات التي تحقق درجة عالية من الحوكمة أكثر قدرة على التنبؤ بقيمة المنشأة وفقا لمقياس توبينز كيو Tobin'sQ لقياس قيمة المنشأة، أى توجد علاقة ايجابية بين دليل الحوكمة الكورى وقيمة المنشأة وترجع الى علاقة سببية . كما استهدفت دراسة (مطالع، ٢٠٠٩) تحليل مفهوم ومبادئ وآليات الحوكمة للشركات وبيان دورها في تعظيم قيمة المنشأة، من خلال تقييم مؤشر استاندرد أند بورز كمقياس لتقييم مستوى أداء حوكمة الشركات وبالتركيز على ثمان شركات كعينة للبحث في الفترة من ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، وتوصلت الى وجود علاقة معنوية بين مبادئ وقواعد الحوكمة وفقا للعناصر الرئيسية لمؤشر استاندرد أند بورز وقيمة المنشأة.

والملاحظ من هذه الدراسات التفاوت في تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة، كذلك تشير الى وجود علاقة سببية بين الحوكمة وقيمة المنشأة، وفي ظل هذه الدراسات، تتساءل الباحثة هل تؤثر آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة، وهل تؤثر آليات الحوكمة على قيمة المنشأة من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثالث كالتالي:

الفرض الثالث: " يوجد تأثير معنوي بين آليات الحوكمة من خلال تأثيرها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط وقيمة المنشأة" وينقسم الى فرضين فرعيين.

الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة على قيمة المنشأة.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة وقيمة المنشأة من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وبعد التعرض للدراسات السابقة واشتقاق الفروض، خاصة بعد تبين الدراسات في مدى العلاقة بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومع التباين في الدول التي استهدفتها هذه الدراسات ومع أهمية قيمة المنشأة وتأثرها بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، يمكن التعرض للاطار النظري للدراسة كالتالي:

٢ - المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والنظريات المفسرة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تدور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حول " مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات" (الصبان، ١٩٨٧)، ومع تزايد الاتجاه نحو المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة، تزايدت الدراسات والأبحاث حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومن أبرزها الاختلاف الكبير في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بين الشركات وبعضها في الدولة الواحدة وبين الدول وبعضها، ومن هذه الدراسات (Hussaieny, et al., 2011; Bayoud et al., 2012; Salama, 2009; Rizk et al., 2012; Zhang, 2013; Perrigot, et al., 2008) ويستند إفصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية إلى كل من نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح كانعكاس للدور الاجتماعي الذي تقوم به، حيث تحدد العوامل الاجتماعية بعض أنماط السلوك التنظيمي بما في ذلك الإفصاح الاختياري (Cotter, et al., 2011) ويمكن التعرض لهذه النظريات بشيء من التفصيل كما يلي:

١/٢ نظرية الشرعية :

تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك عقدا اجتماعيا بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه (Cormier & Gordon, 2001) ويفترض هذا العقد عددا من التوقعات بأن المجتمع على علم بكيفية إدارة الشركة لعملياتها، وأن هذه التوقعات من قبل المجتمع ليست ثابتة بل تتغير عبر الزمن، بما يدفع الشركة للاستجابة لمتطلبات البيئة التي تعمل بها، حيث تكتسب الشركة شرعيتها من المجتمع (Cotter, et al., 2011)، من خلال تبني قضاياه والاستجابة لمطالبه. وتعد هذه النظرية مدخلا هاما في فهم وتفسير لجوء الشركات إلى الإفصاح الاختياري عن المسؤولية البيئية والاجتماعية لتحسين سمعتها في المجتمع واكتساب شرعيتها من خلال توافق القرارات الاقتصادية مع الأهداف العامة والاجتماعية (Freedman & Jaggi 2005; Boesso & Kumar, 2007).

٢ / ٢ نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder theory) :

يقصد بأصحاب المصالح بأنهم أي شخص أو مجموعة لديها القدرة في التأثير على أعمال الشركة والتأثر بإنجازاتها ، وبالتالي تهتم هذه النظرية بالعلاقة بين الشركة والمجتمع الذي تعمل به وكيف تتصرف الشركة في ظل هذا المجتمع وما هي ردة الفعل تجاه أصحاب المصالح ، ووفقا لهذه النظرية يجب على الشركات الأخذ في الاعتبار بشكل أساسي احتياجات وطلبات ليس فقط المساهمين بل المجموعات الأخرى التي لها علاقة بالشركة، وتشمل هذه المجموعة حملة الأسهم والدائنين والموردين والعملاء والعاملين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع، وبالتالي تلجأ الشركات الى الإفصاح الاختياري رغبة منها في تحسين صورتها من خلال الاستجابة لطلبات أصحاب المصالح لإقناعهم بأنها تمثل للمتطلبات الخاصة بهم (Cotter, et al., 2011).

وبالتالي فإن معرفة الإدارة لمتطلبات أصحاب المصالح تعد أحد المحددات الرئيسية للإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية (Cormier & Gordon, 2001) ومن ثم تتحدد جودة وكمية الإفصاح على أساس أصحاب المصالح (Smith et al., 2005).

ومع تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تزداد الحاجة الى الاهتمام بالجانب الاجتماعي ومن ثم التركيز على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدعم سمعتها وإضافة قيمة لأصحاب المصلحة تنعكس في زيادة أرباحها وتدققاتها النقدية المستقبلية، وبالتالي تم اصدار المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عام ٢٠١٠ والخاص بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والصادر بالتعاون مع مركز المديرين المصري مع البورصة المصرية ومؤسسة ستاندر أند بورز S&P، وفيه يتم تقييم وترتيب الشركات بشكل اختياري على أساس ما تقص عنه من معلومات، ويتم تصنيف أعلى (٣٠) شركة مقيدة بالبورصة وفقا لمسئوليتها الاجتماعية وتتمثل قواعد المسؤولية الاجتماعية وفقا لهذا المؤشر في أربعة قواعد أساسية وهي : احترام حقوق البيئة، واحترام حقوق الانسان واحترام حقوق العاملين، والبعد عن أي معاملات بها شبهة فساد (شحاته، ٢٠١٤)، وبالتالي يوفر هذا المؤشر للمستثمرين صورة واضحة عن مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة والاهتمام بالبيئة والمسؤولية

الاجتماعية وهو ما يعكس صورة كلية للشركة وليس مجرد مدى قدرتها على تحقيق الارباح، مما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل أفضل . وبالتالي فان على أي شركة تسعى لتحقيق الارباح أن يكون لها قبول مجتمعي من خلال الاهتمام بمسئوليتها الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية.

ومع تزايد الاهتمام بالدور المجتمعي للشركات ومع اصدار المؤشر المصري لمسئولية الشركات والاتجاه الى ترتيب وتقييم الشركات المقيدة في البورصة المصرية وفقا لمتطلبات هذا المؤشر، تتعرض الباحثة للحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الجزء التالي.

٣- الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

ومع زيادة حالات الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها كثير من منشآت الأعمال على مستوى العالم، زاد الاهتمام والتركيز على أهمية وضرورة تواجد إطار فعال للحوكمة داخل منشآت الأعمال، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت عام ٢٠٠٨، والتي اهتزت على أثارها أسواق المال على مستوى العالم. ومن أهم آليات الحوكمة :

١/٣ استقلالية أعضاء مجلس الادارة :

يعد دراسة الدور المحتمل لمجلس الادارة في تحديد سلوك الافصاح (Allegrini, 2013)، والذي يشكل واحد من أهم الضوابط الداخلية التي تعمل على تفعيل الدور الرقابي (Gisbert & Navallas, 2013) بما يقدمه من تحقيق صالح المساهمين بتحسين مصداقية التقارير المالية (Yang et al., 2013)، ولذلك نص دليل حوكمة الشركات المصري في الفقرة رقم (٤.٢.٥) يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الادارة عن خمسة أعضاء كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين والمستقلين أو أن يكون ثلث الأعضاء كحد أدنى مستقلين يتمتعون بمهارات فنية أو تحليلية، مما يجلب نفعاً للمجلس والشركة.

وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الاعضاء المستقلين وغير التنفيذيين مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافي للشركة وألا يكون هناك تعارضاً مع مصالح أخرى له وذلك بهدف تخفيف حدة التعارض بين المديرين وحملة الأسهم، حيث يتمثل أحد الأدوار الرئيسية لمجالس الإدارة في وظيفة الرقابة. و يعد استقلال أعضاء مجلس الإدارة بمثابة أداة لرقابة السلوك الانتهازي للإدارة بما يسهم في تحقيق الشفافية من خلال زيادة الإفصاح واتباع سياسات افصاح أفضل (Gisbert & Navallas,2013).

٢/٣ ازدواجية دور المدير التنفيذي :

يعد ازدواجية دور المدير التنفيذي - أي عدم الفصل بين وظائف المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة - إشارة على غياب الرقابة بسبب تركيز سلطة اتخاذ القرار والذي من شأنه تقييد استقلالية مجلس الإدارة ويقلل قدرته نحو تنفيذ الدور الحوكمي المنوط به (Huafang, 2008 ; Gul & Leung, 2004) مما يضر بمستويات الإفصاح وخاصة الاختياري وزيادة احتمالات انخفاض مستويات الإفصاح الاختياري.

٣/٣ حجم مجلس الإدارة :

يلعب عدد المديرين بمجلس الإدارة دوراً حاسماً في مراقبة مجلس الإدارة ومتابعة قراراته الاستراتيجية، وقد تعددت الآراء حول علاقة حجم مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات، حيث أشارت بعض الدراسات ومنها على سبيل المثال (Sengupata,2004) الى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة والتنوع في الخبرات يمكن أن يؤدي الى أداء أفضل في المراقبة والقضاء على بيئة عدم التأكد، بينما أشار (John & Senbet,1998) الى أن زيادة أعضاء مجلس الإدارة من شأنه أن يؤدي الى صراع داخل المجلس تؤدي الى التأخير في اصدار القرارات الحاسمة في الوقت المناسب.

٤/٣ هيكل الملكية :

يعد هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات في مصر، ويشير تركيز الملكية الى المجموعة التي لديها التأثير الأكبر بين حملة الأسهم، في حين يشير تشتت الملكية الى

فصل الملكية بين المديرين وحملة الأسهم، حيث تميل الشركات التي لديها هيكل ملكية واسع للإفصاح عن المزيد من المعلومات، بينما تميل الشركات المغلقة المركزة الملكية الى تأخير الإفصاح عن المعلومات المالية (Ezat,2008)، ويتأثر الإفصاح الاختياري الى حد كبير بهيكل الملكية (Chau & Gray., 2002) حيث تنشأ تكاليف الوكالة بسبب فصل الملكية عن الادارة و من ثم تعارض المصالح بين أطراف التعاقد، وتوضح نظرية الوكالة أن تركيز الملكية Ownership concentration يعطي كبار المساهمين أفضلية الوصول المباشر الى المعلومات (Duck& Zingle,2004) .

٥/٣ لجنة المراجعة:

أشار تقرير كادبوري (Cadbury report , 1992)، في المملكة المتحدة الى دور لجنة المراجعة في التقارير المالية كألية مركزية لضمان جودة التقارير المالية، ويعتمد الدور الفعال للجنة المراجعة على مدى استقلالها وحجمها ومدى تواصل اجتماعاتها وتكوينها من حيث تواجد الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين لأن عدم التوازن في تكوينها يقلل من فعالية اللجنة (Menon and Williams,1994; Blue Ribbon Committee- Brc,1999, Smith,et al.,2005، وقد أشارت دراسة (Khan et al., 2013) الى وجود تأثير إيجابي للجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ويعد استعراض آليات الحوكمة ومدى تأثيرها في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، تتفاوت آليات الحوكمة من تأثيرها في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فاختلقت الدراسات من حيث تأثيرها أو عدم تأثيرها في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مما يدفع الباحثة لدراسة مدى تأثير آليات الحوكمة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية . ومع تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم قيمة المنشأة وتزايد الدراسات الخاصة بمدى العلاقة بين قيمة المنشأة وآليات الحوكمة من جهة وعلاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة . وبالتالي تتعرض الباحثة لمفهوم قيمة المنشأة في الجزء التالي .

٤- قيمة المنشأة وعلاقتها بالحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تزايد في الفترة الاخيرة الاهتمام بمفهوم قيمة المنشأة وتزايدت الدراسات التي تركز على ماهية قيمة المنشأة وكيفية تحقيقها، واتجهت دراسة (Day&Fahey,1998) الى أن قيمة الشركة هي نتاج القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية، وبالتالي تركز على القيمة السوقية للمنشأة، فزيادة القيمة السوقية لأسهم الشركة يدفع ادارتها الى اتخاذ العديد من الاجراءات التي تؤدي الى تعظيم قيمة المنشأة.

ومع تزايد مفهوم قيمة المنشأة، والاعتماد على المدخل السوقي في تقدير قيمة المنشأة، تقدر قيمة المنشأة وفقا لهذا المدخل بالأسعار السوقية السائدة للأوراق المالية (أسهم وسندات) وقت التقييم، والذي يستند لعدد من الشروط (عبيد، ١٩٩٣) ومن أهمها:

- أن تكون مصادر الأموال (رأس المال والديون) تم اصدارها في شكل أوراق مالية من أسهم وسندات .

- وجود سوق للأوراق المالية (بورصة)، ويتم فيها تداول الأوراق المالية ويجرى عليها التعامل بيعا وشراء .

- تقوم الشركات بالإفصاح الكامل عن أنشطتها وموقفها المالي بما يوفر المعلومات الكافية عن هذه الأوراق المالية، وإتاحة هذه المعلومات لجميع المتعاملين في الأوراق المالية .

يوجد العديد من المداخل والمؤشرات التي تستخدم لقياس قيمة المنشأة، ومن أهمها القيمة السوقية للمنشأة حيث يتميز هذا المدخل بتوافر المدخلات من المعلومات المستخدمة في التقييم، واتجهت العديد من الدراسات الى تطبيق مقياس توبينز كيو Tobin's Q ومنها (Pham et al., 2012; Gherghina, et al., 2015) ويعتمد هذا المقياس على نسبة القيمة السوقية لحق الملكية مضافاً لها القيمة الدفترية للديون إلى القيمة الدفترية لإجمالي قيمة الأصول ، فإذا قلت قيمة الأصول عن القيمة السوقية، كان ذلك مؤشراً على ارتفاع العائد على استثمارات المنشأة وتقاس كالتالي(Gherghina,2015):

قيمة المنشأة (Tobin's Q) = (القيمة السوقية لإجمالي الأصول) / القيمة الدفترية للأصول
= (إجمالي الديون + القيمة السوقية لحقوق الملكية) / القيمة الدفترية للأصول.

وترتكز الباحثة على استخدام مقياس تويبنز كبير كمقياس للقيمة السوقية للمنشأة والتي تعكس القيمة الحقيقية للشركة خاصة مع تزايد متطلبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتركيز على الدور المجتمعي للشركة وليس مجرد الاكتفاء بقدرتها على تحقيق الأرباح .

ويعد استعراض الأطار النظري للدراسة، تحاول الباحثة اختبار فروض الدراسة من خلال اجراء الدراسة الميدانية في الجزء التالي .

٥- الدراسة الميدانية :

تتضمن الدراسة الميدانية تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة التي يتم اختبارها، والأساليب الإحصائية المستخدمة للاختبار، ثم اختبار فروض الدراسة .
١/٥ مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٣، وقد تم التركيز على الشركات الأكثر نشاطا وفقا لكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية، وتم تحديد ٥٧ شركة من الأكثر نشاطا مع استبعاد البنوك وشركات الخدمات نظرا للاختلاف بينها وبين الشركات المقيدة في البورصة كما في ملحق (١).

وقد قامت الباحثة بتجميع البيانات المطلوبة عن شركات العينة باستخدام المصادر التالية:

- المواقع الإلكترونية لشركات العينة.
- كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية خلال فترة الدراسة.
- شركة مصر لنشر المعلومات <http://www.egidegypt.com>
- موقع أرقام لتداول الأوراق المالية .

ولأغراض الدراسة تم تصنيف الشركات الى القطاعات المختلفة حسب النشاط، ووفقا للتقسيم القطاعي مقسمة على ١٢ قطاع بعد استبعاد البنوك والخدمات المالية .

جدول (٢) التقسيم القطاعي للشركات الممثلة للعيينة

المسلسل	القطاع	الشركة
١	الكيمائيات	٤
٢	التشييد والبناء	٦
٣	الموارد الأساسية	٤
٤	الاتصالات	٣
٥	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٨
٦	العقارات	٩
٧	أغذية ومشروبات	٨
٨	منتجات منزلية وشخصية	٧
٩	التعدين	٢
١٠	الأدوية	١
١١	السياحة والترفيه	٣
١٢	التكنولوجيا	١
	الإجمالي	٥٧ شركة

المصدر : البورصة المصرية

٢/٥ متغيرات الدراسة :

في ضوء الفروض التي تم صياغتها فان متغيرات الدراسة كالآتي:
جدول (١) متغيرات الدراسة

نوع المتغير	تعريفها	متغيرات الدراسة
مستقل	يقصد باستقلال مجلس الادارة نسبة المديرين غير التنفيذيين بمجلس ادارة الشركة الى إجمالي أعضاء المجلس	- استقلالية مجلس الادارة
مستقل	يقاس بعدد أعضاء مجلس ادارة الشركة	- حجم مجلس الادارة
مستقل	يتم اعطاء متغير وهمي (١) اذا كان رئيس مجلس الادارة هو العضو المنتدب، (٠) اذا كان هناك فصل بين الأدوار	- ازدواجية المدير التنفيذي
مستقل	وتشير الى حجم ملكية الاسهم المملوكة للإدارة العليا وتشير الى حجم ملكية الاسهم المملوكة للقطاع الخاص. وتشير الى حجم ملكية الاسهم المملوكة للقطاع العام وتشير الى حجم ملكية الاسهم المملوكة التي تم تداولها حرا	- نسبة هيكل الملكية وتتضمن: - ملكية ادارية - ملكية خاصة - ملكية عامة - تداول حر .
مستقل	وتقاس بعدد أفراد لجنة المراجعة .	- لجنة المراجعة
مستقل (متغير رقابي)	تم قياسها باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام	- حجم الشركة
مستقل (متغير رقابي)	ويتم قياسها بإجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام.	- الرفع المالي
مستقل (متغير رقابي)	ويتم اعطائها أرقام لكل نوع قطاعي ..	- نوع القطاع
متغير تابع في الفرض الثاني، متغير وسيط في الفرض الثالث	ويتم تحديد متغيراته وفقا لمؤشر الأيزو، ٢٦٠٠، والمؤشر المصري لمسئولية الشركات، والدراسات. كما في ملحق (٢)	- الانصاح عن المسؤولية الاجتماعية CSR
متغير تابع	- استخدام مقياس توربينز كيو Tobin's Q	- قيمة المنشأة

المصدر: الدراسات السابقة

٣ /٥ اختبارات فروض الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

- يتم استخدام الحزم الإحصائية AMOS (Analysis Moment Of Structure)،
version 20; SPSS,version,20, في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة
التطبيقية التي تم ادخالها لعدد من ٥٧ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مع
استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية، وعدد من الشركات لفقد بعض البيانات لها،
وبالتالي يتم التحليل لعدد من المشاهدات ٣٩٩ مشاهد .

- اختبار كا^٢: يستخدم توزيع (كا^٢) لإجراء اختبار الفرض الأول، ويتعلق بالتوزيعات
التكرارية وغيرها. من التوزيعات الاحتمالية وغير الاحتمالية، فهذا التوزيع يمكن مقارنة
التكرارات الملاحظة مع التكرارات المتوقعة ، أي تحديد ما إذا كانت الفروض الملاحظة بين
هذه التوزيعات ترجع إلى مجرد عوامل الصدفة أم توجد قوى حقيقية وراء هذا الاختلاف.

$$\text{كا}^2 = \frac{\text{مجموع (التكرار المشاهد - التكرار المتوقع)}^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

- أسلوب تحليل المسار ونموذج المعادلات الهيكلية: يستخدم لقياس العلاقات المباشرة
وغير المباشرة بين المتغيرات ويستخدم لاختبار الفرض الثاني و الثالث.

٤/٥ تحليل البيانات واختبارات الفروض :

١/٤/٥ الفرض الأول: " يوجد اختلاف معنوي بين الشركات المقيدة في البورصة حول

تطبيق ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

لاختبار صحة هذا الفرض يتم استخدام اختبار كا^٢، وتشير نتائج التحليل الى اختلاف
الشركات المقيدة في البورصة والممثلة للعينه في مدى تطبيق ممارسات الإفصاح عن
المسؤولية الاجتماعية، وتم تقسيم الشركات الممثلة للعينه إلى مجموعتين : الشركات التي
تطبق ممارسات الإفصاح بنسبة تزيد عن ٥٠% وبلغ عددها ٦ شركة^(١)، والمجموعة الثانية

(١) الشركات التي تمارس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة تزيد عن ٥٠% هي: أوراسكوم للإنشاء،
الجيزة، اسمنت بورتلاند، أسمنت سيناء، المصرية للاتصالات، موبينيل، أوراسكوم تليكوم، السويدى، الشرقية
للدخان، المصرية لخدمات النقل، طلعت مصطفى، بالم هيلز، ٦ أكتوبر للتنمية، مطاحن شمال، مطاحن العليا،
الناسجون .

وهي الشركات التي تحقق أقل من هذه النسبة وبلغ عددها ٤١، وتم الاستناد على هذا التقسيم في ضوء دراسة (Hussainy et al., 2011). والتي أشارت الى أن ٦٦% من الشركات المقيدة في البورصة المصرية للمثلة للمجتمع تمارس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المتوسط من ١٠%-٥٠%، والتي تم تطبيقها في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠،

جدول (٢) نتائج كا^٢

P value	اختبار كا ^٢	نسبة افصاح عن أقل من ٥٠%	نسبة افصاح أكثر من ٥٠%
٠.٠٠١	١٠.٧٩	٤١	١٦

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وتشير نتائج التحليل الى اختلاف الشركات في تطبيق ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتعد الشركات المصرية للاتصالات في مقدمة الشركات وهي تمثل القطاع العام، وشركات أوراسكوم تليكوم وعز لحديد التسليح وهناك العديد من الشركات بحاجة الى مزيد من الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية، ومنها القاهرة للإسكان ومصر الجديدة وغيرها.

وفي ضوء ذلك نقبل الفرض البديل بوجود اختلاف بين الشركات المقيدة في البورصة المصرية حول تطبيق ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .
٢/٤/٥ الفرض الثاني:

" يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"

لاختبار صحة هذا الفرض يتم استخدام المعادلات الهيكلية لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية)، والمتغيرات المستقلة (حجم الشركة، الرفعة المالية، نوع القطاع، استقلال مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ازدواجية المدير، هيكل ملكية عام، هيكل ملكية خاص، تداول حر، ملكية أجنبي، حجم لجنة المراجعة)، على النحو التالي:

وللتعرف على مستوى معنوية العلاقات المباشرة بين متغيرات النموذج، تم استخدام المعادلات الهيكلية، وثبت معنوية النموذج ككل، في حين أن مؤشر جودة المطابقة ومؤشر

المطابقة المقارن كانوا أقل من المستوي المطلوب وهذا ما سوف يتم تحقيقه في النموذج التالي، كما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

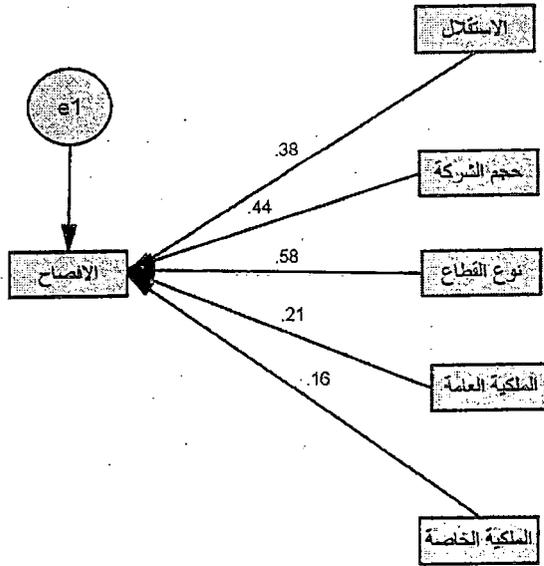
جدول رقم (٣)

مؤشرات معنوية نموذج علاقة آليات الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	القيمة المعيارية	القيمة المحسوبة
كا ^١ ومعنويتها χ^2 (p.value)	$> ٠,٠٥$	٤٣.٥
مؤشر جودة المطابقة (GFI)	$< ٠,٩٠$	٠,٧٠٨
RMSEA الجذر التربيعي لمتوسط البواقي	$> ٠,٠٦$	٠,٠٤٤
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	$< ٠,٩٥$	٠,٨٨

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

ويوضح الشكل رقم (١) تأثير المتغيرات المستقلة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية



شكل رقم (١) تأثير المتغيرات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

وأظهر التحليل الإحصائي لنتائج المعادلات الهيكلية-قيمة العلاقات المباشرة كما هو

موضح في الجدول رقم (٤)

جدول (٤) نتائج اختبار النموذج المقترح للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية

المقترح		قيمة معامل المسار المباشر
المستقل	التابع	
الاستقلال	الافصاح	**٠.٣٧
الملكية الخاصة	الافصاح	**٠.١٥
الملكية العامة	الافصاح	**٠.٢٠٨
نوع القطاع	الافصاح	**٠.٥٨٤
حجم الشركة	الافصاح	٠.٤٣٨

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي. ** معنوية عند مستوى ٠.٠١

وفي ضوء الجدول السابق، وجد أن التأثير المباشر لآليات الحوكمة (استقلال مجلس الادارة، حجم الشركة، نوع القطاع، الملكية العامة، الملكية الخاصة) على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية دال احصائيا عند ٠.٠١، وهو تأثير إيجابي، وهذا يتفق مع الدراسات التي تناولت حجم الشركة باعتباره من أكثر المتغيرات المعترف بها كمحددات للافصاح الاختياري (Yang,2013;Gisbert 2013)، باعتباره مؤشر على ما تتمتع به تلك الشركات من ميزة تنافسية ورقابة داخلية فعالة، وتعد الشركات كبيرة الحجم أكثر ادراكا لمسئوليتها الاجتماعية ومن ثم تقوم بزيادة الافصاح الاختياري كإشارة للوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع. واتفقت دراسة (Zhang,2013;Hussainey et al.,2011;Bayoud et al.,2012;الهباش و ابراهيم، ٢٠١١) على أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر التزاما بدورها الاجتماعي، وبالتالي تتفق مع الفرض البديل بوجود تأثير معنوي لحجم الشركة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

كما يوجد تأثير للاستقلالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهذا يتفق مع الدراسات التي تناولت تأثير الاستقلالية على الإفصاح الاختياري (Yang, et al., 2013; Gisbert & Navallas, 2013).

وكذلك يتفق مع الدراسات لتأثير الاستقلالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث اشارت دراسة (Zulkiflee, 2012) الى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين استقلالية مجلس الادارة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كذلك يوجد تأثير للملكية العامة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا يتفق مع دراسة (Khan, et al., 2013)، ويوجد تأثير لنوع القطاع والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كما في دراسة (Zhang, 2013; Bayoud et al., 2012)، كما يوجد تأثير للملكية الخاصة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بينما لم يوجد تأثير لكل من الرفع المالي والازدواجية والتداول الحر والملكية الأجنبية وحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

٣/٤/٥ الفرض الثالث: " يوجد تأثير معنوي بين آليات الحوكمة من خلال تأثيرها على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط وقيمة المنشأة .

وينقسم هذا الفرض الى فرضين فرعيين :

١/٣/٤/٥ الفرض الفرعي الأول : يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة على قيمة المنشأة.

٢/٣/٤/٥ الفرض الفرعي الثاني : يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة وقيمة المنشأة من

خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام المعادلات الهيكلية لتفسير مدى تأثير آليات

الحوكمة على قيمة المنشأة من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط .

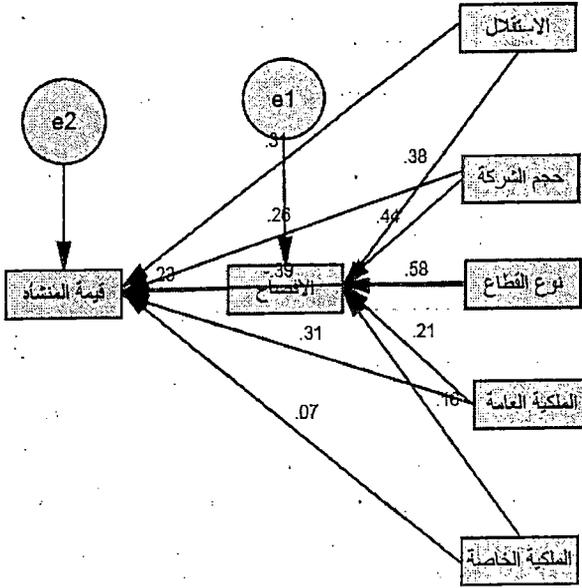
وللتعرف على مستوى معنوية العلاقات المباشرة بين متغيرات النموذج، تم استخدام

المعادلات الهيكلية، وثبت معنوية النموذج ككل، في حين أن مؤشر جودة المطابقة ومؤشر

المطابقة المقارن كانوا أقل من المستوي المطلوب وهذا ما سوف يتم تحقيقه في النموذج

التالي:

ويوضح الشكل رقم (٢) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على قيمة المنشأة



شكل رقم (٢) يوضح تأثيرات المباشرة وغير المباشرة على قيمة المنشأة

وثبت معنوية النموذج ككل، كما هو موضح بالجدول رقم (٥)

جدول (٥)

مؤشرات معنوية نموذج العلاقة بين آليات الحوكمة وقيمة المنشأة عند توسط الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المؤشر	القيمة المعيارية	القيمة المحسوبة
كأ ^٢ ومعنويتها χ^2 (p.value)	> ٠,٠٥	٦٤,٢١
مؤشر جودة المطابقة (GFI)	< ٠,٩٠	٠,٩٣
الجذر التربيعي لمتوسط البواقي (RMR)	> ٠,٠٦	٠,٠٣١٤
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	< ٠,٩٥	٠,٩٦

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

وأظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار المسار كما هو موضح في الجدول (٦)

جدول (٦)

نتائج اختبار النموذج المقترح للتأثيرات المباشرة والكلية لكل من آليات الحوكمة وقيمة المنشأة عند
توسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المتغير	قيمة معامل			قيمة معامل المسار غير المباشر	قيمة معامل المسار المباشر
	المستقل	المتوسط	التابع		
الاستقلال	الإفصاح	قيمة المنشأة	**٠.٣١٢	**٠.٠٨٦	**٠.٣٩٨
الملكية الخاصة	الإفصاح	قيمة المنشأة	**٠.٠٧٢	**٠.٠٣٦	**٠.١٠٨
الملكية العامة	الإفصاح	قيمة المنشأة	**٠.٣٠٦	**٠.٠٤٧	**٠.٣٥٣
نوع القطاع	الإفصاح	قيمة المنشأة	**٠.٥٢٥	٠.٠٠٢	**٠.٥٢٧
حجم الشركة	الإفصاح	قيمة المنشأة	**٠.٣٤٧	٠.٠٠٩	**٠.٣٥٦

** معنوية عند مستوى ٠,٠١

ويتضح من الجدول السابق :

- فيما يتعلق بالتأثيرات المباشرة: يوجد أن التأثير المباشر للاستقلالية، الملكية العامة، والملكية الخاصة، وحجم الشركة، ونوع القطاع على قيمة المنشأة دال احصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، وهو تأثير إيجابي .

- فيما يتعلق بالتأثيرات غير المباشرة: وجد أنه يزداد التأثير المعنوي الإيجابي لآليات الحوكمة (الاستقلالية، الملكية العامة، الملكية الخاصة) على قيمة المنشأة بتوسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغت قيمة الزيادة لعنصر الاستقلالية ٠,٠٨٦، وهي قيمة التأثير غير المباشر، كما بلغت هذه القيمة لكل من الملكية الخاصة والملكية العامة ونوع القطاع، وحجم الشركة على التوالي ٠,٠٣٦، ٠,٠٤٧، بينما يوجد تأثير غير معنوي لكل من حجم الشركة ونوع القطاع على قيمة المنشأة عند توسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وترجع الباحثة زيادة التأثير المعنوي للاستقلالية على قيمة المنشأة عند توسيط الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية الى أن استقلالية أفراد مجلس الادارة وعدم شغلهم لوظيفة مدير تنفيذي بجانب عملهم يؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة وفي الوقت المناسب وبما يؤدي الى زيادة قيمة المنشأة الحقيقية، وتزداد هذه القيمة عند توسيط الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث تعكس مدى مساهمة الشركة في الجانب الاجتماعي بما يعكس على قرارات المستثمرين ويزيد من قيمة المنشأة. كذلك تؤدي الملكية العامة الى زيادة قيمة المنشأة من خلال التركيز على دورها في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية واتجاهها الى تفعيل الحوكمة في الآونة الأخيرة، وتزداد هذه القيمة عند توسيط الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث تعكس مدى المساهمة في الدور الاجتماعي المطلوب منها وبما يحقق قيمة أعلى للشركة وهذا ما تعكسه الشركة المصرية للاتصالات التي تحتل المركز الأول في المسؤولية الاجتماعية والذي يؤدي الى زيادة في قيمتها، كذلك يوجد تأثير للملكية الخاصة على قيمة المنشأة ويزداد التأثير المعنوي للملكية الخاصة على قيمة المنشأة بتوسيط الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الشركات والتوجه نحو قيام الشركات بدورها الاجتماعي بما يجذب المستثمرين لهذه الشركة يدفع الشركات الى الاهتمام بالجانب الاجتماعي بما يؤدي الى زيادة قيمة المنشأة .

وبالنسبة للمتغيرات الرقابية المتمثلة في نوع القطاع و حجم الشركة يوجد تأثير مباشر على قيمة المنشأة وعند توسيط الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجد تأثير غير معنوي، وهذا يفسره بأن المتغيرات الرقابية لها تأثير مباشر على كل من الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة المنشأة سواء .

٦- الخلاصة والنتائج:

١/٦ الخلاصة :

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، و تعد كل من الحوكمة والافصاح من الأدوات الرئيسية في حماية المستثمرين وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية باعتباره آلية رقابة ضد السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم التأكد بأن المديرين يعملون

لصالح الأطراف المختلفة (Chakroun ، 2013)، ولدراسة العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشأة، تم صياغة ثلاث فروض تستند اليها الدراسة وتتمثل في الفرض الاول : " يوجد اختلاف معنوي بين الشركات المقيدة في البورصة حول ممارسات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية "، والفرض الثاني: " يوجد تأثير معنوي بين آليات الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية"، أما الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي بين آليات الحوكمة من خلال تأثيرها على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير وسيط وقيمة المنشأة - وينقسم هذا الفرض الى فرضين فرعيين : الفرض الفرعي الأول يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة على قيمة المنشأة، أما الفرض الفرعي الثاني يوجد تأثير معنوي لآليات الحوكمة وقيمة المنشأة من خلال الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وتم اختبار الفروض على عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية بعدد ٥٧ شركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية في الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٣)، وباختبار هذه الفروض أحصائيا، و باستخدام كا^٢ لاختبار الفرض الاول : توصلت الدراسة الى وجود اختلاف معنوي بين الشركات المقيدة في البورصة المصرية، حيث بلغ عدد الشركات التي تمارس الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية - بنسبة تزيد عن ٥٠% - ١٦ شركة، والشركات التي تحقق أقل من هذه النسبة وبلغ عددها ٤١، وبالنسبة للفرض الثاني وباستخدام المعادلات الهيكلية ، توصلت نتائج التحليل الإحصائي الي وجود تأثير معنوي لآليات الحوكمة متمثلة في (الاستقلالية، وهيكل الملكية العامة، الملكية الخاصة)، كذلك يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة ونوع القطاع كمتغيرات رقابية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وباختبار الفرض الثالث بالمعادلات الهيكلية، كانت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير مباشر لآليات الحوكمة المتمثلة في الاستقلالية والملكية العامة والملكية الخاصة على قيمة المنشأة، وزادت درجة هذا التأثير بتوسيط الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كذلك يوجد تأثير مباشر لحجم الشركة ونوع القطاع على قيمة المنشأة، وعند توسيط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لا يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة ونوع القطاع على قيمة المنشأة.

٢/٦ النتائج: وتتضمن:

١ / ٢/٦ النتائج النظرية:

- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، خاصة بعد اصدار المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية الصادر من مركز المديرين المصري عام ٢٠١٠.

- تتفاوت الشركات المقيدة في البورصة المصرية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية باختلاف طبيعة نشاط هذه الشركات.

- تعد المسؤولية الاجتماعية احد خصائص نظام الحوكمة الجيد.

- تساعد الآليات الداخلية للحوكمة علي تحسين مصداقية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية والإفصاح والتقرير عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

- يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية ، كما أن استقلالية مجلس الإدارة ترتبط إيجابياً بمصداقية وموثوقية التقارير المالية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

٢/٢/٦ النتائج العملية :

- بلغ عدد الشركات التي تمارس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بنسبة تزيد عن ٥٠% ٦ اشركة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية محل العينة .

- يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا يتفق مع الدراسات التي تناولت حجم الشركة باعتباره من أكثر المتغيرات المعترف بها كمحددات للإفصاح الاختياري (Yang, et al.,2013; Gisbert &Navallas,2013) باعتباره

مؤشر على ما تتمتع به تلك الشركات من ميزة تنافسية ورقابة داخلية فعالة، وتعد الشركات كبيرة الحجم من أكثر ادراكا لمسئوليتها الاجتماعية ومن ثم تقوم بزيادة

الإفصاح الاختياري كإشارة للوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع. واتفقت دراسة (Zhang,2013;Hussainey et al.,2011;Bayoud et al., 2012) ،(الهباش و

ابراهيم،٢٠١١) على أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر التزاما بدورها الاجتماعي،

وبالتالي تتفق مع الفرض البديل بوجود تأثير معنوي لحجم الشركة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

- يوجد تأثير للاستقلالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وهذا يتفق مع الدراسات التي تناولت تأثير الاستقلالية على الإفصاح الاختياري (Yang, et al.,2013; Gisbert &Navallas,2013) وكذلك يتفق مع الدراسات لتأثير الاستقلالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث اشارت دراسة (Zulkiflee,2012) الى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين استقلالية مجلس الادارة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كذلك يوجد تأثير للملكية العامة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا يتفق مع دراسة (Khan,et al., 2013)، كما يوجد تأثير للملكية الخاصة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولا يوجد تأثير للجان المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهذا يتعارض مع دراسة (Haniffa and Cooke 2005)، بينما لم يوجد تأثير لكل من الرفع المالي والازدواجية والتداول الحر والملكية الأجنبية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- يوجد تأثير معنوي مباشر لآليات الحوكمة المتمثلة في الاستقلالية و الملكية العامة والملكية الخاصة على قيمة المنشأة، كذلك يوجد تأثير معنوي غير مباشر على قيمة المنشأة بتوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- يوجد تأثير مباشر لحجم الشركة ونوع القطاع على قيمة المنشأة، بينما يوجد تأثير غير معنوي عند توسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

٧- التوصيات والبحوث المستقبلية:

١/٧ التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بآليات الحوكمة بما يؤدي الى مزيد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بما يعكس القيمة الحقيقية للشركة .
- زيادة الوعي والثقافة لدى العاملين بأهمية المسؤولية الاجتماعية، ومساهمتها في اضافة قيمة للمنشأة .

- الإفصاح عن المعايير التي تحدد ممارسات المسؤولية الاجتماعية بصورة تتسم بالوضوح والشفافية والعمومية على الموقع الإلكتروني للبورصة، بما يحفز جميع الشركات والعاملين فيها بالعمل على استيفاء هذه المعايير في ظل بيئة تتسم بالمنافسة.
- إصدار المزيد من القوانين واللوائح التي تحث على الدور الاجتماعي والبيئي للشركات بما يخدم المجتمع، مع ضرورة تفعيل هذه القوانين دون الاكتفاء بإصدارها فقط .
- ضرورة الإفصاح عن البيانات والمعلومات الخاصة بالمساهمات الاجتماعية للشركات، من خلال إصدار تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن التقارير المالية التي تصدرها الشركات سنويا .
- توفير المعلومات التي تخدم الجهات البحثية لا جراء مزيد من البحوث وعلى قدر عال من الدقة، خاصة فيما يتعلق بلجان المراجعة.
- تفعيل آليات الحوكمة في جميع الشركات بالشكل الذي يوفر مزيد من الاسهامات الاجتماعية، خاصة مع اختلاف الشركات في مدى التطبيق لآليات الحوكمة من شركة لأخرى .

٢ /٧ البحوث المستقبلية :

- دراسة العلاقة بين محددات الحوكمة واعداد تقارير الأعمال المتكاملة .
- تفعيل دور المراجعة في توكيد المسؤولية الاجتماعية.
- تفعيل دور المراجعة الداخلية في توكيد المسؤولية الاجتماعية .
- دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات .
- أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات المستثمرين ومحلي الائتمان .
- تفعيل العلاقة بين المراجع الخارجي ولجان المراجعة في توكيد المسؤولية الاجتماعية .

٨- المراجع :

١/٨ مراجع باللغة العربية :

١. الصبان، محمد عبدالسلام ١٩٨٧، " المحاسبة الاجتماعية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة الخامسة عشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص ١٠٤.
٢. الهيئة العامة للرقابة المالية، المركز المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات، المؤشر المصري لمسؤولية الشركات ٢٠١٠، ص ٤، www.ecrc.org.eg.
٣. الهباش، مريع سعد & ابراهيم، عوض السيد (٢٠١٥)، " محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة: دراسة تطبيقية"، مجلة الادارة العامة، المجلد الخامس والخمسون، العدد الرابع، أغسطس، ص ص ٧٩١ - ٨٣١.
٤. شاهين، محمد أحمد، (٢٠١٢)، " نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ص ص ٣٦٣-٤٣٩.
٥. شحاته، شحاته السيد، (٢٠١٤)، " أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان - دراسة ميدانية وتجريبية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد الثاني، العدد الاول، يونيو، ص ص ١٢٧-١٨٥.
٦. عبيد، سعيد توفيق، (١٩٩٣)، " نموذج مقترح لتقييم قيمة المنشأة العامة لأغراض التخصص، مع دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الغذائية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ص ص ٩٣٣-٩٩٦.
٧. عقل، يونس حسن، ومحمد، جمال على، (٢٠١٠)، " قياس مستوى ادراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للمؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، ESG"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، ملحق العدد الرابع، الجزء الثاني .
٨. قانون حماية البيئة (١٩٩٤)، رقم (٤) الصادر عن وزارة البيئة .
٩. مارق، سعد محمد، (٢٠٠٩)، " قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد الأول ٢٣، العدد الأول، ص ص ١٣١ - ١٧٤.

١٠. مطاوع، محمد عيد الحميد مطاوع (٢٠٠٩)، " دور حوكمة الشركات في تعظيم قيمة المنشأة دراسة نظرية تطبيقية "، مجلة أفاق جديدة، العدد الثالث والرابع، يوليو وأكتوبر، ص ص ٢٠٠ - ٢٣٣.

١١. موقع أرقام (أخبار الأوراق المالية والشركات) <http://www.argaam.com>

١٢. موقع شركة مصر لنشر المعلومات Sales@egidegypt.com

١٣. موقع البورصة المصرية www.eqx.com.eg/

٢/٨ مراجع باللغة الأجنبية :

1. Adam,C.,A., (2002),"International Organizational Factors Influencing Corporate Social and Ethical Reporting beyond Current Theorizing ",**Accounting,auditing &accountability journal**, Vol.15, Issue.2,pp.223-250.
2. Alanezi, F. S., and Albuloushi, S. S. (2011)," Does The Existence of Voluntary Audit Committees Really Affects IFRS-Required Disclosure & Quest; The Kuwaiti Evidence", **International Journal of Disclosure and Governance**, vol.8,No. (2), pp. 148-173.
3. Allegrini, M., and Greco, G. (2013). Corporate Boards, Audit Committees and Voluntary Disclosure: Evidence from Italian Listed Companies. **Journal of Management & Governance**, vol. 17, No.(1), pp. 187-216.
4. Ambrose,J.,and G., Jonaes,2011," Corporate Social Responsibility Reporting : the Growing Need for Input from the Accounting Profession", **The CPA Journal**,Vol.Feb.,pp.56-71.
5. Bayoud,N.,S.,Kavanagh,M.,andSlaughter,G., (2012),"Factors influencing levels of corporate social responsibility disclosure by

- Libyan firms :A mixed study "*International journal of economics & finance*,Vol.4,issue.4,pp.13-29.
6. Becchetti,L., Ciciretti,R., and Hasan,I.,(2009)" Corporate social responsibility and shareholder's value: an empirical analysis",*Bank of Finland Research Discussion Papers*.Vol. 1,pp.2-53.
 7. Belal, A. R., and Owen, D. L. (2007), 'The views of corporate managers on the current state of, and future prospects for, social reporting in Bangladesh', *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol.20.No.(3),pp. 472-494.
 8. Beyer, A., Cohen, D. A., Lys, T. Z., & Walther, B. R. (2010)," The financial reporting environment: Review of the recent literature", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.50,No. (2), pp.296-343.
 9. Bhattacharya, N., Desai, H., &Venkataraman, K. (2013). "Does Earnings Quality Affect Information Asymmetry? Evidence from Trading Costs", *Contemporary Accounting Research*, Vol.30,No.(2), pp. 482-516.
 10. Black,B., Jang,H., and Kim,W., " Does Corporate Governance Predict Firm's Market Value ? Evidence from Korea ",*The Journal of Law,Economics &Organization*,Vol.22,No.2,pp.366-413.
 11. Blue Ribbon Committee (BRC) (1999) Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees, New York Stock Exchange, New York.
 12. Boesso, G., & Kumar, K. (2007)," Drivers of corporate voluntary disclosure: A framework and empirical evidence from Italy and

- the United States. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 20, No. (2), pp. 269-296.
13. Burcu A., Serpil S., Gaye A., (2012). "The Role Of Internal Auditing In Sustainable Development And Corporate Social Reporting", 3rd International Symposium on Sustainable Development, May 31 - Sarajevo.
 14. Cadbury Committee (1992), "Report of the Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance", London, Gee Publishing.
 15. Calafell, J. V., Gutiérrez, S. M., and López, A. S., (2006), "Social Responsibility and Accounting: A Possible Binomial", **International Advances in Economic Research**, Vol. 12, No. (1), pp. 125-130.
 16. Cerbioni, F., and Parbonetti, A., (2007), "Exploring the Effects of Corporate Governance on Intellectual Capital Disclosure : An Analysis of European Biotechnology Companies". **European Accounting Review**. Vol. 16, No. 4, pp. 791-826.
 17. Chakroun, Raïda. (2013), "Family Control, Board of Directors' Independence and Extent of Voluntary Disclosure in the Annual Reports: Case of Tunisian companies", **Journal of Business Studies Quarterly**, vol. 5, No. (1), pp. 22.
 18. Chau, G. K., & Gray, S. J., (2002), "Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore", **The International journal of accounting**, Vol. 37, No. (2), pp. 247-265.
 19. Cheng, E. C., & Courtenay, S. M. (2006), "Board Composition, Regulatory Regime and Voluntary Disclosure", **The international journal of accounting**, vol. 41, No. (3), pp. 262-289.

20. Chiyachantana, C. N., Nuengwang, N., Taechapiroontong, N., & Thanarung, P. (2013), "The Effect of Information Disclosure on Information Asymmetry", **Investment Management and Financial Innovations**, vol.(1), pp. 225.
21. Commission of The European Communities, (2001), Promoting European framework for Corporate Social Responsibility. **Green Paper**. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, July
22. Cormier, D., & Gordon, I. M. (2001). An Examination of Social and Environmental Reporting Strategies. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 14, No. (5), pp. 587-617.
23. Cotter, J., Norziana L., and Muftah M., (2011), "Voluntary Disclosure Research : Which Theory Is Relevant ?", **The Journal of Theoretical Accounting Research**, Vol. 6, No. 2, pp. 77
24. Crisóstomo, V., Fátima de Souza F., and Felipe C., (2011), "Corporate Social Responsibility, Firm Value and Financial Performance in Brazil", **Social Responsibility Journal**. Vol. 7, Iss: 2, pp. 295 - 309.
25. Day, G., S., and Fahey, L., (1998), "Putting Strategy into Shareholder Value analysis ", **Harvard Business Review**, March-April, pp. 156-162.
26. Dyck, A., & Zingales, L. (2004), "Private Benefits of Control: An International Comparison. **The Journal of Finance**, Vol. 59, No. (2), pp. 537-600
27. Elmaghrabi .M, (2010), **Corporate Social Reporting In a Developed Country. Nature and Determinants**. Master thesis, Stirling University.

28. Europe Commission,(2011)," Consultant on The EU Corporate Governance Framework, available at : <http://europa.eu/rapid/press-releaseMEMO-11-218> .
29. Ezat, A. and Em-Masry, A. (2008), 'The Impact of Corporate Governance on The Timeliness of Corporate Internet Reporting by Egyptian listed Companies', **Managerial Finance**, Vol.34, No. (12), pp. 848 – 867.
30. Freedman, M., and Jaggi, B. (2005)," Global Warming, Commitment to The Kyoto Protocol, and Accounting Disclosures by The Largest Global Public Firms from Polluting Industries. **The International Journal of Accounting**, Vol. 40,No.(3), pp. 215-232.
31. Gherghina S., Georgeta V., and Diana D., 2015," An Empirical Research on the Relationship Between Corporate Social Responsibility Ratings and U.S. Listed Companies' Value", **Journal of Economics Studies and Research**, vol.,<http://www.ibimapublishing.com/journals/JESR/jesr.html>,pp. 1-11.
32. Gisbert,A., and Navallas,B.,(2013),"The association Between Voluntary Disclosure and Corporate Governance in the Presence of Severe Agency Conflicts", **Advances in Accounting**.Vol.29,No.2,pp.286-298.
33. Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. (1995). 'Constructing a Research Database of Social and Environmental Reporting by UK Companies', **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol.8, No. (2), pp. 78-101.
34. Gul, F. A., & Leung, S. (2004)," Board leadership, outside directors' expertise and voluntary corporate disclosures",

- Journal of Accounting and public Policy**,vol. 23,No. (5),pp. 351-379.
35. Hanafi, R. (2006)," **An exploration of corporate social and environmental disclosure in Egypt and the UK: a comparative study**", PhD thesis, Glasgow University,UK.
 36. Hong,Y.,and Anderson, M.,(2011)," The Relationship Between Corporate Social Responsibility and Earning Management :an Explanatory Study"**Journal of Business Ethics**,Vol.104,pp.461-470.
 37. Huafang, X., and Jianguo, Y. (2007)," Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure: Evidence from listed companies in China. **Managerial Auditing Journal**, Vol. 22,No.(6), pp. 604-619.
 38. Hussainy,K, Elsayed,M., and Abdel Razek,M.,(2011)," Factors Affecting Corporate Social Responsibility in Egypt Corporate Social Responsibility",**Corporate Ownership and Control Journal**,vol.8,No.4,pp.432-443.
 39. Islam, M. A., and Deegan, C. (2008), "Motivations for an Organization within a Developing Country to Report Social Responsibility Information", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol.21, No. (6), pp. 850-874.
 40. Jain, A., Keneley, M., Thomson, D. (2015), Voluntary CSR disclosure works! Evidence from Asia-Pacific banks, **Social Responsibility Journal**,Vol. 11,pp. 2 - 18
 41. Jiang, H., Habib, A., & Hu, B. (2011),"Ownership Concentration, Voluntary Disclosures and Information Asymmetry in New Zealand", **The British Accounting Review**, Vol. 43, No. (1), pp. 39-53.

42. Jo, H., & Harjoto, M. (2011)," Corporate Governance and Firm Value: The Impact of Corporate Social Responsibility", **Journal of Business Ethics**, Vol. 103, No. (3), pp.351-383. doi:10.1007/s10551-011-0869-y.
43. John, K. & Senbet, L.W.,(1998)," Corporate governance and board effectiveness", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 22,pp. 371-403.
44. Juhmani, O.,(2013),"Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain." **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol.3, No. 2, pp. 133.
45. Katsioloudes, M., & Brodtkorb, T.,(2007)," Corporate Social Responsibility: An Exploratory Study in the United Arab Emirates", **SAM Advanced Management Journal**, Vol.72,No.(4),pp.9-20, September.
46. Khan.A., Muttakin.M., B.,and Siddiqui.J., (2013)" Corporate Governance and Corporate Social responsibility Disclosures: Evidence from an Emerging Economy ",**J Bus Ethics**:Vol.114 pp.207-223.
47. KPMG International Survey of Corporate Responsibility Reporting (2008), KPMG International, p.4 Link accesses 16/4/09 <http://www.complianceweek.com/s/documents/CRSSurvey.pdf>
48. Laufer, W.,S.,"Social Accountability and Corporate Greenwashing",(2003),**Journal of Business Ethics**,Vol.43,No.3,pp.253-261.
49. Li,Z.,(2006),"A Study on Relation of Corporate Social Responsibility and Corporate Value : Empirical Evidence from Shanghai Securities Exchange ",**China Industrial Economy**,issue.2,pp.77-85.

50. Mandurah, S., Khatib, J., and Al-Sabaan, S., (2012), "Corporate Social Responsibility among Saudi Arabian firms: an Empirical Investigations", **The Journal of applied business research**, Vol. 28, Issue. 5, pp. 1049-1058.
51. Menon, K. and J.D. Williams. (1994), "The Use of Audit Committees for Monitoring", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 13, pp. 121-139.
52. Oluwagbemiga, E., O., (2014) "The Use of Voluntary Disclosure in Determining the Quality of Financial Statements: Evidence from the Nigeria listed Companies." **Serbian Journal of Management**, Vol. 9, No. 2, pp. 263-280.
53. Pham, P., Suchard, J. and Zein, J., (2012), "Corporate governance and the cost of capital: Evidence from Australian companies", **Journal of Applied Corporate Finance**, Vol. 24, No. (3), pp. 84-93.
54. Rahahleh, M., and Sharer, Y., (2008), The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan, **International Management Review**, Vol. 4, No. 2, pp. 5-17.
55. Rizk, R., Dixon, R. and Woodhead, A. (2008), "Corporate Social and Environmental Reporting: A survey of Disclosure Practices in Egypt", **Social Responsibility Journal**, vol. 4, No. (3), pp. 306-323.
56. Salama, A. (2009), "Egypt: Social Responsibility Disclosure Practices", Idowu, S.O. and Filho, W.L. (eds), **Global Practices of Corporate Social Responsibility**, Chapter. 16, pp. 325-342.
57. Sengupta P., (2004): "Disclosure Timing: Determinants of Quarterly Earnings Release Dates", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 23, No. (6), pp. 457-482.

58. Servaes, H. and Tamayo, A. (2013), "The Impact of Corporate Social Responsibility on Firm Value: The Role of Customer Awareness", **Management Science**, Vol. 59, No. 5, pp. 1045-1061.
59. Sheldon, P. and Park, S-Y. (2011), "An exploratory study of corporate social responsibility in the U.S. travel industry", **Journal of Travel Research**, Vol. 50 No. 4, pp. 392-407.
60. Smith, J., Adhikari, A. and Tondkar, R. (2005), "Exploring Differences in Social Disclosures Internationally. A Stakeholder Perspective", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 24, pp. 123-151.
61. The International Organization for Standardization, 2010, ISO 26000-Social responsibility, available at: <http://www.iso.org/iso/home.html>.
62. Thornton, G., 2008, "Corporate Social Responsibility: A Necessity not a Choice, International Business Report .Grant Thoroton.
63. Yang, L., Wang, L., and Zhang, X., (2013), "Determinates and Features of Voluntary Disclosure in The Chinese Stock Market", **China Journal of Accounting Research**, Vol. 6, No. 4, pp. 265-285.
64. Zhang, J., (2013), "Determinates of Corporate Environmental and Social Disclosure in Chinese listed Mining, Electricity Supply and Chemical companies annual reports", **Master thesis**. Available at: <http://ro.ecu.edu.au/theses/529>. **Accounting, Auditing and Performance Evaluation**, Vol. 3, No. 2, pp. 240-251.
65. Zulkiflee, N., (2012), "Realizing Corporate Social Responsibility in Malaysia : A View from the Accounting Profession ", **Journal of corporate citizenship**, Vol. 24, pp. 101-114.

ملحق (١)

مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات والأيزو ٢٦٠٠ الخاص بالمسئولية الاجتماعية .

مؤشرات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	القياس
- التبرعات خيرية	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
-الاشتراك في حملات توعية	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- المساهمة في برنامج الصحة والتعليم	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- السياسة البيئية	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج المحافظة على الطاقة	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج تنمية المواهب	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- البرنامج الاجتماعي لدعم الموظفين	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج لحماية حقوق الانسان	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج تدريب الموظفين	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- نصيب العاملين من الارباح	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج الصحة والسلامة المهنية	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج مكافحة عمل الأطفال	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج توظيف المرأة	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- لجنة للمسئولية الاجتماعية .	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برامج البحوث والتطوير	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- جودة المنتج	يتم اعطاء رقم (١) في حالة تحقيق معايير الجودة، و (صفر) في حالة عدم وجود
- خدمة العميل	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- جوائز العميل	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- رعاية رياضية	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج لتقليل البطالة	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- برنامج للمعاقين	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود
- تقرير مسؤولية الاجتماعية	يتم اعطاء رقم (١) في حالة وجودها، و (صفر) في حالة عدم وجود

ملحق ٢

الشركات المقيدة في البورصة المصرية محل والممثلة لعينة الدراسة

م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
١	اسنيك	٣٠	الزيوت المستخلصة
٢	العز للبورسلين	٣١	المصرية للدواجن
٣	عز الدخيلة الاسكندرية	٣٢	النيل لحلج الأقطان
٤	العز حديد التسليح	٣٣	الدولية للمحاصيل
٥	اوراسكوم للانشاء	٣٤	الاسكندرية للزيوت
٦	الجيزة	٣٥	الشرقية الوطنية
٧	جنوب الوادي	٣٦	ايبكو
٨	اسمنت سينا	٣٧	طلعت مصطفى
٩	السويس للأسمنت	٣٨	القاهرة للاسكان
١٠	أسمنت بورتلاند	٣٩	مصر الجديدة للاسكان
١١	أبو قير للأسمدة	٤٠	مدينة نصر للاسكان
١٢	المالية والصناعات	٤١	المصريين للاسكان
١٣	سيدي كرير	٤٢	الشمس
١٤	موبينيل	٤٣	بالم هيلز
١٥	أوراسكوم تليكوم	٤٤	٦ أكتوبر للتنمية
١٦	المصرية للاتصالات	٤٥	مطاحن مصر العليا
١٧	مارديف	٤٦	مطاحن
١٨	السويدي	٤٧	غاز مصر
١٩	المصرية لخدمات النقل	٤٨	الاسكندرية للغزل
٢٠	الكابلات	٤٩	العربية لحلج الأقطان
٢١	جى بى أوتو	٥٠	النصر للملابس
٢٢	الصناعات الهندسية	٥١	العربية بوليفار
٢٣	العربية للشحن	٥٢	النساجون
٢٤	المصرية للمنتجات السياحية	٥٣	راية
٢٥	أوراسكوم للفنادق	٥٤	القناة للتوكيلات الملاحية
٢٦	رمكو	٥٥	الصناعات الهندسية والمعمارية
٢٧	بسكو	٥٦	المتحدة للتنمية والتعمير
٢٨	دلنا سكر	٥٧	الشرقية الوطنية للأمن الغذائي
٢٩	الشرقية للدخان		